

الملخص التنفيذي

يتكون تقرير الكويت للتنافسية في إصداره الثامن من أربعة فصول رئيسية؛ يختص الفصل الأول منها بتقديم نظرة عامة على الاقتصاد الكويتي من خلال عرض بعض المعلومات العامة حول وضعه الحالي، وعلى مناخ البيئة الاقتصادية الكلية المحيطة بأداء الأعمال فيه. ويبدأ هذا الفصل بتقديم عرض مختصر للخصائص الرئيسية للاقتصاد الكويتي، تليها خلفية عامة عن أهم نواحي الأداء على المستوى الاقتصادي الكلي، ولاسيما بالنسبة للنمو الاقتصادي والتضخم المالي والمالية العامة والقطاع النقدي. كما يسلط الفصل الأول الضوء على البيئة العامة للأعمال في دولة الكويت استناداً إلى مؤشرات البنك الدولي التي تبين أنها لا تزال تعاني من اختلالات تؤثر سلباً على ممارسة الأعمال فيها، حيث أبرز التقرير أنه وفقاً لتصنيف ممارسة الأعمال لعام 2013، وهو المؤشر المجمع لسهولة ممارسة الأعمال بشكل عام، فإن دولة الكويت تحتل المركز 82 (من بين 185 دولة)، متراجعة بشكل ملحوظ من المركز 67 في عام 2012.

أما الفصل الثاني من التقرير، فهو مخصص لعرض نتائج التقرير العالمي للتنافسية والتي تبين أن الكويت تحتل المركز السابع والثلاثون عالمياً في 2012-2013 في مؤشر التنافسية العالمية؛ وبذلك تحتل الكويت المرتبة التاسعة في عينة لجنة الكويت الوطنية للتنافسية، والمرتبة الأخيرة خليجياً (أنظر الجدول 1). وللاشارة، كانت الكويت قد احتلت عام 2011-2012 المركز الرابع والثلاثون عالمياً والمركز الثامن في عينة لجنة الكويت الوطنية للتنافسية، وبمعنى آخر، فإن مرتبة درجة التنافسية للكويت تدهورت خلال العام الحالي بثلاثة مراكز في الترتيب العالمي وبمركز واحد في عينة اللجنة.

ويبرز الفصل الثاني من التقرير اعتماد الترتيب العام في مؤشر التنافسية العالمية على ثلاثة محاور فرعية وهي: المؤشر الثانوي للمتطلبات الأساسية، والمؤشر الثانوي لمعززات الكفاءة، والمؤشر الثانوي لعوامل الإبداع. ويتضح من النتائج المتعلقة بالمؤشر الثانوي للمتطلبات الأساسية التي يوثقها التقرير أن الكويت كانت قد احتلت في هذا المؤشر المركز 34 عالمياً عام 2011/2012، وهو ما يعني المركز العاشر في عينة لجنة الكويت الوطنية للتنافسية، والمركز الأخير خليجياً. أما في عام 2012/2013، فلم يتغير الوضع كثيراً حيث تحتل الكويت المركز 32 عالمياً والمركز التاسع في عينة لجنة الكويت الوطنية للتنافسية، مع المحافظة على المركز الأخير خليجياً.

جدول 1: مؤشر التنافسية العالمية - موقع بلدان عينة لجنة الكويت الوطنية

ترتيب عام 2013/2012		البلد
ترتيب عينة لجنة الكويت الوطنية	الترتيب العالمي	
1	2	سنغافورة
2	11	قطر
3	15	النرويج
4	18	السعودية
5	24	الإمارات العربية المتحدة
6	32	عمان
7	34	إستونيا
8	35	البحرين
↓ 9	↓ 37	الكويت
10	56	سلوفينيا
11	58	قبرص
12	71	جمهورية سلوفاكيا

ويتبين بوضوح من خلال التقرير الأداء المتواضع للاقتصاد الكويتي فيما يتعلق بالمؤشر الثانوي لمعززات الكفاءة، والذي يزداد سوءا من عام لآخر، حيث احتلت الكويت المركز 67 عالميا والأخير في عينة لجنة الكويت الوطنية للتنافسية عام 2012/2011، ثم المركز 75 عالميا مع المحافظة المركز الأخير في عينة لجنة الكويت الوطنية للتنافسية في عام 2013/2012. كما يتبين من خلال التقرير التدهور الكبير الذي تشهده الكويت في المؤشر الثانوي لعوامل الابداع خلال العامين 2012/2011 و 2013/2012، حيث إنخفض ترتيب الكويت في هذا المؤشر على المستوى العالمي بعشرين مركزا، (من المركز 66 في العام السابق إلى المركز 86 في العام الحالي). وبذلك، ينخفض مركز الكويت على مستوى الدول في عينة لجنة الكويت الوطنية للتنافسية خلال هذه الفترة من المركز 11 في العام 2012/2011 الى المركز الأخير في العام الحالي. وبالتالي، يتواصل احتلال الكويت للمركز الأخير خليجيا في هذا المؤشر. هذا ويعرض الفصل الثاني من التقرير أهم

النتائج المتعلقة بأركان مؤشر التنافسية العالمية البالغ عددها 12 ركنا، ويلخص العوامل الأكثر تعقيدا لممارسة أنشطة الأعمال في الكويت والتي يتم تحديدها من خلال استفتاء لآراء رجال الأعمال والتي تأتي الإجراءات البيروقراطية الحكومية في مقدمتها.

ويخصص الفصل الثالث من التقرير إلى تحليل نظام التعليم في الكويت وتقديم مقترحات لإصلاحه بما يتوافق مع متطلبات الاقتصاد التنافسي. ذلك لأن التعليم يلعب أهم الأدوار في أعداد الأجيال وتأهيلها لكي تتخرب في سوق العمل وتسهم في تطوير الانتاج ورفع معدلات التنمية. ويبين الفصل أن أهم جوانب الضعف في النظام التعليمي الحالي تتمثل في العناصر الآتية:

- المناهج المستخدمة القائمة على الحشو والحفظ والتلقين للتلاميذ التي وتخلو من وسائل تنمية قدراتهم على التفكير والابداع.
- طرق التدريس التي تتبع حاليا في معظم المدارس والتي تركز على تقديم المفاهيم في الكتب المدرسية دون أن تتطرق الى تنمية قدرات التلميذ على التفكير والمناقشة.
- عدم أخذ المناهج الحالية في الاعتبار الفروق الفردية بين الطلاب من حيث قدراتهم على التحصيل، حيث يخضع الجميع لنفس المنهج (المتفوق منهم والضعيف).
- قصر الساعات التدريسية في اليوم الدراسي وانخفاض أعداد الأيام الدراسية في السنة مقارنة بالمستويات السائدة في الدول المتقدمة.
- ضعف الاهتمام بتدريب المعلمين على تطوير أنفسهم من خلال اكسابهم مهارات التعلم الذاتي والتعلم المستمر بحيث يكونون على اطلاع مستمر على أحدث المناهج وطرق التدريس وأساليبه المختلفة، وكيفية تطبيق هذه الأساليب على النحو الأمثل.
- انخفاض درجة التعاون بين المدرسة وأولياء الأمور فيما يتعلق بمتابعة أحوال التلميذ ومناقشة القضايا المرتبطة بتحصيله الدراسي والمشاكل المختلفة التي يواجهها وسبل معالجة هذه المشكلات على نحو فعال.
- ضعف اعداد الطالب في اللغات سواء العربية أو الاجنبية، وفي الرياضيات والعلوم، والتعليم العلمي.

- ضعف اهتمام الطالب بشكل عام بالتحصيل العلمي (خصوصا بين الذكور)، حيث يتركز هدف الطالب في الحصول على شهادة تمكنه في نهاية المطاف من أن يدخل سوق العمل.
- عدم مناسبة بعض مباني المدارس، بصفة أساسية المباني الخاصة بالمدارس في التعليم الخاص، لمتطلبات المدرسة الحديثة، وهو ما يترتب عليه الكثير من المشاكل، حيث أن الفصول غالبا ما تكون غير مجهزة للعملية التعليمية الحديثة.
- أن الجانب الأكبر من ميزانيات الانفاق السنوي يتم توجيهه نحو بند الأجور والمرتبات، والذي يستحوذ على حوالي 90% من ميزانيات المدارس بينما يتم تخصيص 10% أو أقل من الميزانيات لتسيير العناصر الأخرى للعملية التعليمية.
- ضعف العلاقة بين النظام التعليمي وسوق العمل، فالنظام التعليمي بكافة أشكاله، الجامعي والتطبيقي والمهني لا يمد سوق العمل بالمهارات التي يحتاجها أساسا، ويؤدي الى تخريج خريجين قد لا يحتاج اليهم سوق العمل. ويؤكد الفصل على مدى حاجة الكويت لرفع كفاءة نظام التعليم بها بهدف دعم قدراتها التنافسية على المستوى العالمي، وذلك من خلال الاهتمام بنوعية ومحتوى المناهج التعليمية لكي تتناسب مع المناهج العالمية في المراحل التعليمية المختلفة. كما ينبغي الاهتمام بالهيئة التدريسية بصفة أساسية ورفع مستويات مهاراتها المهنية، وخلق مناخ تعليمي ووسائل تعليمية تركز أساسا على تنمية مهارات الإبداع لدى التلاميذ، وليس مهارات الحفظ والتلقين. وبشكل عام، تتمثل أهم عناصر تطوير النظام التعليمي المقترحة في الآتي:
- تطوير المناهج والبرامج التعليمية بمعايير أكاديمية متوافقة مع متطلبات الجودة حسب المعايير العالمية.
- إعادة صياغة الكتاب المدرسي والاهتمام بمحتواه بحيث تتوافق محتوياته وخصائصه مع الكتاب المدرسي في نظم التعليم في البلدان المتقدمة.
- ربط المقررات التعليمية في المراحل المختلفة وذلك بما يمكن من الانتقال من مقرر إلى مقرر آخر بدون عوائق قد تؤثر على كفاءة العملية التعليمية.

- تطوير أعضاء الهيئة التدريسية وتدريبهم من خلال العناية بإعداد المعلمين إعدادا سليما قبل بدء الخدمة في المدارس والمؤسسات التعليمية المختلفة وذلك وفقا للمعايير العالمية في هذا المجال، وكذلك تدريبهم على طرق التدريس الحديثة أثناء الخدمة وفق معايير الجودة والتنمية المستمرة المتعارف عليها دوليا.
- استخدام طرق التدريس الفعال مع الطلاب، وتطوير وتوظيف الوسائل التعليمية والتقنيات الحديثة في العرض داخل الفصول الدراسية.
- تطوير أساليب تقويم وقياس أداء المعلمين وفقا لمعايير الجودة المتعارف عليها دوليا.
- تطوير طرق الامتحانات بحيث تكون أكثر شمولا لتقيس كافة جوانب التعلم بما في ذلك الجوانب المعرفية والمهارية والوجدانية.
- قياس اداء الطلاب بالطرق العلمية التي تمكن من المتابعة الدقيقة للاهداف التعليمية، واستخدام نتائج تقييم الطلبة في متابعة أداءهم وتحليل قدراتهم التعليمية، وكذلك كوسيلة تغذية عكسية للتأكد من فعالية طرق التدريس التي يتم استخدامها.
- زيادة ساعات اليوم الدراسي وعدد أيام الدراسة بحيث يتوافق مع المستويات المتعارف عليها دوليا في هذا المجال.
- زيادة الاهتمام بالأنشطة المختلفة التي يماسها التلميذ في المدرسة، واعتبارها جزء لا يتجزأ من البرنامج التعليمي لكي تصقل شخصية التلميذ وتكسبه الكثير من المهارات التي تساعد على الانخراط بأكثر سهولة في الحياة العملية.